اقتران أل بلفظَي (كلّ وبعض) عند سيبويه:

دراسة تحليلية

أ. د. بيان محمد فتاح(*)

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ الصّلاةِ وأتمُّ التسليم على نبيّنا الأمين، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، وبعد:

فيُعَدُّ كتابُ سيبويهِ مرجعًا للعلماء المتقدّمين والمتأخّرين، ومصدرًا مقدَّمًا للدارسين المعاصرين، فهو قرآنُ النحو لدى النحويّين، وهو آلةُ فهم النصوص الشرعيّة والشعريّة لدى المفسّرين والبلاغيّين، ولا يفتأُ الدارسون يدقّقون النظر في مصطلحاته وعباراته، ويستشيرون ذوي الخبرة من أجلِ حلِّ مشكلاتِهِ وفهم مقاصِدهِ وإيضاحِ معضلاتِه؛ ولا غَروَ من ذلك، فكم من عبارةٍ من عبارات الكتاب أشكلتْ على علماء اللغة والنحو ففُهمت على غير وجهها، أو اختُلِفَ في تفسيرها، حتى قيل عن بعض أبوابه: إنّه لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه؛ لذا قيل لمَن أراد قراءة كتاب سيبويه: (هل ركبتَ البحر؟)، تعظيمًا له واستصعابًا لِما فيه.

(*) جامعة الأنبار – كلية الآداب – قسم اللغة العربية.

وفي هذا البحث تحليلٌ لمسألةٍ نحويّة وردت في كتاب سيبويه تخصُّ اقترانَ (كُلٍّ وبعضٍ) بالألف واللام الذي منعه جمعٌ كبير من علماء العربية، وقد وقفتُ في الكتابِ على موضعين اقترنت الألف واللام فيهما بلفظ (بعض)، ووقفتْ على موضعٍ واحدٍ اقترنت الألف واللام فيه بلفظ (كلّ)، فكانَ هذا الاستعمال سببًا لتوجيه أبي حاتم السجستاني سهامَ النقد إلى سيبويه مشيرًا إلى ورود هذا الاستعمال في كتاب سيبويه لقلّة علمه بهذا النحو؛ وكان مثل هذا الاتّهام بحقٍّ سيبويه يدعو إلى الدهشة والعجب، ولا بُدَّ من التفتيش عن هذه المسألة لمعرفة دقائقها والتحقق من صحّة استعمال سيبويه الوارد في كتابه أو من خطأ هذا الاستعمال، فقسّمتُ البحث على ثلاثة مطالب: كان الأولُ منها مختصًّا بآراء اللغويّين في اقتران أل بلفظي (كلّ وبعض)، وركزتُ في هذا المطلب على نصوص المتقدّمين منهم إلى نهاية القرن الرابع الهجريّ؛ لأنّ الأزهريّ المتوفى سنة (٣٧٠هـ) نَسب إلى النحويين جوازَ استعمال (الكلّ والبعض)، ولم يتكلّم على تساهل اللغويّين في هذا الاستعمال، فرجعتُ إلى معاجم اللغويّين لأتبيّن موقفهم من المسألة، فوجدتُ بعضهم يتسامح في هذا الاستعمال كما فعل النحويّون. وتناول المطلب الثاني رأي النحويّين في المسألة، ووقف على نصوص متقدّمة في مؤلّفاتهم تسامحوا فيها بتجويز هذا الاستعمال، ووقف هذا المطلب أيضًا على رواياتٍ تشير إلى تجويز الأخفش لهذا الاقتران وإن لم يتكلّم به العرب، وروايات أخرى تُنَبّه على احتجاج أبي عليّ الفارسيّ وابن الشجريّ لتسويغ هذا الاستعمال. ثمّ يصل البحث إلى المطلب الأخير الذي بيَّن فيه موقف سيبويه من هذا الاستعمال، مستعينًا بشرح الزجّاجيّ للباب الذي تحدَّثَ فيه سيبويه عن (كلّ وبعض) وعن كونهما معرَّفَينِ بالإضافة اللفظيّة أو التقديريّة، ثمّ موجِّهًا استعمال (الكلّ والبعض) في الكتاب على وجهٍ أزعم أنّه لا يتعارض مع مذهبه في التعريف الإضافيّ للفظين؛ ثمَّ خُتِمَ البحث بخاتمة تضمّنت أبرز النتائج التي أُسِّست في صفحاتِه، وبعدها ثَبَتٌ بالمصادر.

ولعلّ هذا العمل ينقض ما نسبه السجستاني إلى سيبويه –إنْ صَحّت الرواية عنه– من قلّة علمه بهذا الشأن. واللهَ أرجو أن يجعلَ هذا العملَ نافعًا متقبَّلًا، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، وصلى اللهُ وسلّمَ وبارك على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: البعض، الكل، سيبويه، السجستاني.

المطلب الأوّل: رأي اللغويّين في اقتران أل بلفظي (كلّ وبعض)

ذُكِر في بعض المصادر اللغويّة أنّ لفظَي (كلّ، وبعض) لا يَصِحُّ دخولُ الألفِ واللّامِ عليهما؛ لأنّهُما لازمتانِ للإضافة لفظًا أو تقديرًا، والإضافةُ و(أل) يتعاقبان، فلا يَجوزُ عندَهُم أنْ يُقال: (الكلّ، والبعض)، وهذا القولُ منسوبٌ إلى الأصمعيِّ، نقلَ عنه هذا الرأيَ أبو حاتِمٍ السِّجِستانيُّ فيما حكاه عنه أبو منصورٍ الأزهريُّ في تهذيبه، إذ ذكر السِّجِسْتانيُّ أنّه رأى في كتابٍ لابن المقفَّع نصًّا اقترنتْ فيه (أل) بلفظ (بعض) وبلفظ (كلّ)،

فأنكَـرَ ذلكَ الأصمعيُّ إنكارًا شـديدًا، ونفى جوازَ هـذا الاقتران، قال الأزهريّ: «قَـالَ أَبو حَاتِمٍ: قُلْتُ للأَصمعـيِّ: رأَيتُ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ: (العِلْمُ كثيرٌ وَلَكِـنْ أَخْـذُ البعضِ خيرٌ مِنْ تَرْكِ الـكُلِّ)، فأَنكَرهُ أَشـدَّ الإِنكار وَقَـالَ: الأَلِـفُ وَالـلَّامُ لَا يَدْخُلَانِ فِي (بَعْضٍ، وَكُلٍّ)؛ لأَنَّهما مَعْرِفَـةٌ بِغَيْرِ أَلف ولامٍ»[1]، ثمَّ احتجَّ لرأيِهِ بالسَّمَاعِ فقال: «وَفِي القُرْآنِ العَزِيزِ: {وَكُلٌّ أَتَوهُ داخِرِينَ}[2]»[3]، ثم يؤكّد أَبو حَاتِمٍ رأيَ الأصمعيِّ مسـتعينًا بالسَّـمَاعِ قائـلًا: «وَلَا تَقُولُ العَرَبُ (الكُلّ) وَلَا (البَعْض)»[4]، ثُمَّ تَطَرَّقَ إلى نَقْدِ النَّحْوِيّينَ فِي تَجويزِهِم هذا الاقتران، وجَعَلَ مِن بين هؤلاءِ النحويّينَ سـيبويهِ والأخفـشَ، نافيًا عَنْهُمَا الدِّقَّـةَ فِي بابِ النَّقْلِ والسَّـمَاع عن العرب، إذ قال: «وَقَدِ اسْـتَعْمَلَهُ النَّاسُ حَتَّى سِـيبَوَيْهِ والأَخفشُ فِي كُتُبِهما لِقِلَّةِ عِلْمِهمَا بِهَذَا النَّحْوِ، فاجْتَنِبْ ذَلِكَ فإِنَّهُ لَيْـسَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ»[5]، وعَلَّـقَ الأزهريُّ على ما رَوَاهُ السِّجِسْتانِيُّ عن الأصمعيِّ مؤكّدًا ما نَسَبَهُ إلى النحويِّينَ فقال: «النَّحْوِيُّونَ أَجازوا الأَلِفَ واللَّامَ فِي بَعْضٍ وَكُلٍّ، وإِنْ أَباهُ الأَصمعيُّ»[6].

(١) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١: ١/ ٣١١.

(٢) سورة النمل: من الآية ٨٧.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٣١١.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٣١١.

(٥) المصدر السابق: ١/ ٣١١.

(٦) هذا التعقيب لم يُذكر في التهذيب المطبوع، وقد أفدتُهُ من لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ: ٧/ ١١٩.

وقـد نُسِـبَ إلى ابـنِ درسـتويه أنّـهُ أجاز هذا الاستعمال، وذَكَرَ الصَّغَانيّ أنّ ابنَ درستويه كان يقول: (يجـوزُ الـكلُّ والبعضُ)، وخالَفَـهُ النَّاسُ قاطِبَةً فِي عَصْره[7].

ومـن أجْلِ ذلك هجـاه معاصره الناقديّ ببيتي شعر نقلهما الصغاني، وهما:

فَـتى دُرُسْـتَوِيّ إلى خَفْضِ
أَخْطَـأَ فِي كُـلٍّ وَفِي بَعْـضِ
دِمَـاغُه عَفَّنَـه نَوْمُـه
فصارَ مُحْتاجًا إلى نَفْضِ[8]

ويبدو أنّ ما ذكره الصغانيّ من قوله: (خالَفَهُ الناسُ قاطبةً في عصره) إنّما يريد بالناس: اللغويين وليـس النحويـين؛ لأنّ الأزهـريَّ (ت٣٧٠هـ) معاصرٌ لابن درسـتويه (ت٣٤٧هـ)، وقد ذكرنا قول الأزهري الـذي نصَّ على أنّ النحويين أجازوا (البعض والكلّ) وإنْ رفَضَهُ الأصمعيّ اللغويّ.

ويظهـر ممّا سـبق أنّ ثَمَّ خلافًـا حاصلًا في جواز اسـتعمال (البعـض والكل)، وهـذا الخلاف ليس كما عهدنا بين البصريّين والكوفيّين من النحويّين، وإنّما هو حاصل بين اللغويّين والنحويّين، ويمثّل الرأيَ اللغويَّ الأصمعيُّ وأبو حاتِمٍ السجسـتانيّ، فإن خرجَ لغويّ عن هذا الرأي جُعِل بمنزلة خرق

(٧) ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: فِير محمد حسن المخدومي، قابل أصوله وأعاد تحقيقه: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مركز البحوث والتواصل المعرفي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ٢٠٢٢: ٨/ ٣٧٦.

(٨) المصدر السابق: ٨/ ٣٧٦.

الإجمـاع، لـذا قـال الصغانيّ عن ابن درسـتويه: (خالفـه النـاسُ قاطبـةً في عـصرهِ)؛ لأنّ ابـن درستويه من أئمّة اللغة؛ أمّا ممثّل فريق النحويّين فهو إمام النحو سيبويه وتلميذه الأخفش بحسب قول أبـي حاتم السجسـتانيّ، على أنّني لا أسـلّمُ بما نسـبه السجسـتانيّ إلى سـيبويه، وسأناقش رواية السجسـتانيّ في مطلب خاصّ في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى.

ولا بُـدَّ مـن التنبيه على أمر، وهـو أنّ التخطئة التـي ذكرهـا الأصمعـيّ والسجسـتانيّ إنّما هي جاريـة عـلى الاسـتعمال لا على التصريـح بجواز الاسـتعمال، فقول الأصمعيّ فيه نَقْدٌ لاسـتعمال ابـن المقفّع للبعض والكلّ وليس لتصريحه بجواز استعمالهما بهذه الصورة، وكذا فعل السجستانيّ حينما نَقَدَ سيبويه والأخفش، أمّا ما نقله الصغانيّ عن ابن درستويه فيشير إلى تصريح الأخير بجواز الاسـتعمال؛ وتصريحـه يتمثّـل بقولـه: (يجـوزُ الكلُّ والبعضُ)، والتصريـح لا يمكن تأويلُهُ، وأمّا الاسـتعمال فيمكن توجيهه بحسـب المقام ومراد المؤلّف.

وقبـل الانتقال إلى مطلـب موقف النحويّين من جواز اقتران (أل) بلفظـي (كلّ وبعض) أنبّهُ هنا على أنّ من اللغويّين مَن استعمل ذلك كأبي عبيدة الذي قال في مجاز القرآن: «فلا يَكُونُ الحِمَامُ يَنْزِلُ بِبعْضِ النُّفُوسِ، فَيْذَهَبُ البَعْضُ، ولكنَّهُ يأتي على الجميـع»[٩]، ومن اللغويّين أيضًـا ابن قتيبة الذي قال في غريب الحديـث: «وَكيف يكون صَائِمًا مَن مـضى عَنهُ من هَـذَا الوَقْت البَعْـض وَهُوَ على عقد الإِفْطَـار»[١٠]، وكذلـك ابن دريـد في الجمهرة، إذ يقول: «وَأمّا قَوْلُهُم: (عِشرون) فمأخوذ من: أظماء الإِبِل، أَرَادوا عِشْرًا وعِشْرًا وبعضَ عِشْرٍ ثَالِثٍ، فَلَمَّا جَاءَ البعضُ جعلوها ثَلَاثَة أعشار فَجمعُوا عِشرين على فِعْلين فَقَالُوا: عِشرين...»[١١]، واسـتعمله أبو بكر بن الأنباريّ في كتابه المذكّر والمؤنّث قائلًا: «ولا يجوز: كما شرقتْ صدرها؛ لأنّ البعض إذا أضيف إلى ظاهـر جاز أن يُصرَفَ الفعلُ إلى المضاف إليه، ويكـون الأولُ كالملغيّ»[١٢]، ويقـول الجوهريّ في الصحاح: «يقال: تَشاخَسَتْ أسـنانُه، إذا اختلفتْ ومال بعضُها وسـقَطَ البعضُ مـن الهَرَم»[١٣]، إلى غـير ذلك مـن النصوص القليلـة المتناثرة في كتب اللغويّين رحمهم الله تعالى.

وبهذه النصوص يمكن الحكم على أنّ اللغويّين

(٩) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ: ١/ ٩٤.

(١٠) غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ: ١/ ٣٠١.

(١١) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧: ٢/ ٧٢٧.

(١٢) المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٩٨١: ٢/ ١٨٩.

(١٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧: ٣/ ٩٣٩.

إمّـا أنْ يكونـوا مختلفـين في تجويـز اسـتعمال (البعض والكل)، فيكون الأصمعيّ والسجستانيّ مـن المانعين، ويكون أبو عبيـدة وابن قتيبة وابن دريد والجوهـريّ من المجوّزين؛ وإمّـا أن يكونوا متّفقـين في عـدم جـوازه إلّا أنّـه وقـع في كلامهم واسـتعمالهم إمّـا سـهوًا وإمّـا تجـوُّزًا، وهذا ما يميل إليه البحث، بسـبب ندرة هذا الاسـتعمال في مؤلّفاتهم.

ولمّا تقدّمَ أنّ سبب إنكار الأصمعيّ لهذا الأسلوب هو نصٌّ من كتابٍ لابن المقفّع، يمكن الإشـارة إلى أنّ النقّـاد والأدبـاء كذلـك كانوا قد تسـامحوا في استعمال (الكلّ والبعض)، وشاهدُ ذلك أيضًا قولُ الجاحـظ في كتاب الحيوان: «ويجـود بالكلّ دون البعض»[١٤].

المطلـب الثانـي: رأي النحويـين في اقـتران أل بلفظّي (كلّ وبعض)

تقدّم أنّ أبا حاتم السجستانيّ نسبَ إلى سيبويه والأخفـش أنّهمـا يسـتعملانِ في كتبهمـا (الـكُلّ والبعض) لقلّة علمهما بهـذا النحو، ومضى أيضًا أنّ الأزهـريّ نسـب إلى النحويّينَ جواز اسـتعمال اللفظـين مقترنينِ بـأل وإنْ أبى ذلك الاسـتعمالَ الأصمعيُّ، ولعلّ إطلاق الأزهريّ جواز الاستعمال على (النحويّين) يشير إلى أمرين:

أحدهما: أنّ النحويّين لم يلتفتوا إلى إنكار الأصمعيّ لهذا الاستعمال، ولم يراعوا العلّة التي تمنع اقتران أل بذَينِ اللفظين.

وهـذا الأمر يؤيّده مـا حكى الزجّاجيّ في كتابه اشـتقاق أسـماء الله عزّ وجلّ مـن محاورةٍ جرتْ بين المازنيّ وشـيخِهِ الأخفش الأوسـط حين سأله عن جواز نحو: (جاءنـي الكلُّ، وعندي البعضُ)؟ فأجابـه الأخفش بقولـه: «أراه جائـزًا، ولا أعرفُهُ مـن كلام العـرب»[١٥]، وقد ورد في كتـاب معاني القرآن للأخفش هذا الاسـتعمال كقوله: «... فأنّثَ فِعْلَ (الكُلّ)؛ لأنّه أضافَهُ إلى الآية وهي مؤنّثة»[١٦]، وقولـه في موضع آخر: «... فجَمَعَ على (الكُلّ)؛ لأن (الكُلَّ) مذكّرٌ معناه معنى الجماعة»[١٧].

والثانـي: أنّ النحويّـين أجـازوا ذلـك عـبر كثرة اسـتعمالهم لفظ (الكلّ) ولفظ (البعض)، وليس بالـضرورة أن يكونوا قد صرّحـوا بعبارة خاصّة عـلى جواز هـذا الاسـتعمال. ولعـلَّ هـذه الكثرة وقـف عليها الأزهريُّ في زمنـه في عبارة النحويّين الخاصّة بأقسام البدل، ولا سيّما (بدل البعض من الكلّ)، واسـتنتج الأزهريّ مـن هذه العبارة جواز

(١٤) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ: ٦٨/١.

(١٥) اشتقاق أسماء الله عز وجل وصفاته، أبو القاسم الزجاجيّ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: أ. د. هادي أحمد فرحان الشُّجيريّ، مؤسسة الضحى، بيروت، ومكتبة أمير، كركوك، ط١، ٢٠٢٢: ٥٣٠.

(١٦) معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠: ٣٧٨/١.

(١٧) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨: ٤٩٨/٢.

الاستعمال.

ولــو أردنــا أن نقف على أوّل من اســتعمل هذا المصطلــح مــن النحويّين بحســب ما وصــل إلينا مــن الكتب المطبوعة لوجدنــا أنّ المبرّد هو أوّل من استعمل هذا المصطلح وهو من علماء القرن الثالث الهجــريّ، فمن ذلك قولــه في الكامل: «ولو خَفَضَ وجَعَلَــهُ بَــدَلَ البَعضِ من الكُلِّ لكان حســنًا»[١٨]، وتلقّاه مَن بعده بالقبول حتّى ذاع واشتهر، ومنهم أبو جعفر النحّاس[١٩]، وأبو القاسم الزجّاجيّ[٢٠]، وأبــو ســعيد الســيرافيّ[٢١]، عــلى أنّ الزجّاجيّ لم يــترك المصطلح هملًا من غير توضيح، فأقَرَّ بعدم صحّة اقــتران أل باللفظين، ولكــنّ النحاة أدخلوا أل تســمُّحًا، فقال: «وإنّما قلنــا: (البعضُ والكُلُّ) مجازًا على استعمال الجماعةِ له مسامحةً، وهو في الحقيقة غيرُ جائز، وأجودُ من هذه العبارة: (بدلُ الشيءِ من الــشيء)، و(هو بعضُــهُ)»[٢٢]، ولعلَّ في هذا النصِّ إقرارًا لصحّةِ ما قاله الأصمعيّ، ونقضًا لدعــوى أبــي حاتم السجســتانيّ الــذي نفى علم سيبويه والأخفش بهذا النحو.

ومــن نافلة القــول أنّ الأزهريّ أو مَــن قبلَهُ ممّن وصفوا النحاة بمجيزي هذا الاســتعمال استقْروا نصــوص النحاة فوجدوا مصطلــح (بدل البعض من الكلّ) مســتعملًا عند بعضهم، ولم يســتعمل عند آخرين، فعلى ســبيل المثــال يذكر ابن السراج أنواع البدل فيقول: «البدل على أربعة أقســام: إمّا أنْ يكــونَ الثانــي هــو الأوّلَ أو بعضَــهُ، أو يكونَ المعنى مشــتملًا عليه، أو غَلَطًا»[٢٣]، فلم يســتعمل لفظ (البعض) ولا (الكلّ) في هذا التقســيم، ولكنّ ابن السرّاج نفســه يســتعمل (البعــض والكلّ) في غير البــدل، فقال في موضع من كتابه: «فهذا كأنّهُ كما قال: (مِن أحدٍ) اجتزأ بالبعض من الكلّ»[٢٤]، ومثلــه فعل أبو عــليّ الفارسيّ في تقســيم البدل في كتابــه الإيضــاح، فقــال: «والبدلُ يُعــرَبُ بإعرابِ المبــدَلِ منــه. وهو إمّــا أن يكــونَ الأوّلَ في المعنى، أو بعضَــهُ، أو مشــتملًا عليه، أو يكــونَ على وجهِ الغَلَط»[٢٥]، فلم يســتعمل (البعض والكلّ) في هذا التقســيم، في حين يســتعمل الفــارسيّ اللفظين في

(١٨) الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧: ١/ ٨٣، ولم أقف على هذا المصطلح في كتابه المقتضب.

(١٩) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨: ١/ ٧٧.

(٢٠) ينظر: الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤: ٢٣.

(٢١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨: ٢/ ٢٤.

(٢٢) الجمل (مصدر سابق): ٢٤-٢٥.

(٢٣) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت: ٢/ ٤٦.

(٢٤) المصدر السابق: ١/ ٢٩٢.

(٢٥) الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٩٦٩: ٢٨٣.

مواضــع من كتابه الحجّة، إذ يقــول: «لأنّ إضافة الاسمين هنا كإضافة البعض إلى الكلّ»[٢٦].

وبعــد فهــذه نمــاذجُ مــرّتْ مــن اســتعمال النحاة -الذين يمكن أن يكون الأزهريّ اســتقرى نصوصهــم مــن أعــلام القرنــين الثالــث والرابع الهجريّــين- للفظَي (البعض والكلّ) ســواء أكان اللفظان واقعين في تقســيمات البــدل أم في مطلق الكلام.

فهــل يعنــي هذا الاســتعمال إطبــاق النحويّين على إجازته مســامحةً أو جوازًا مطلقًا؟ وللإجابة عن ذلك نســتعين بتقديمٍ للمسألة بسرد نصٍّ لابن الشــجريّ في أماليه، وهو قوله: «... بعد استقصاء الــكلام في (كلّ وبعــض)، وذلــك أنّه تعــالى جَده قَطَعَ (بعضًا) عمّا يقتضيــه من الإضافة في قوله: {وَلا يَغْتَــبْ بَعْضُكُــمْ بَعْضًــا}[٢٧] وكذلــك قولــه: {كُلٌّ آمَــنَ بِاللــهِ}[٢٨]، والأصل: لا يغتَــبْ بعضُكُم بعضَكُم، وكلُّهم آمَنَ باللهِ، ولتقديرِ الإضافة فيهما امتنــعَ بعــضُ النّحويّينَ من إدخــال الألف واللام عليهما»[٢٩]، ويظهر من هذا النصّ أنّ ثَمَّ نحويّينَ مانعين لهذا الاستعمال.

وتجــدر الإشــارة إلى أنّ مِــن النحاة مَن تجاوز مسوّغ المسامحة في الاســتعمال إلى توجيه جوازه نحويًّــا، فقد ذكر ابنُ الشــجريّ أيضًــا أنّ أبا عليٍّ الفــارسيَّ نقــل حكايــة أبي الحســن الأخفش عن العرب أنّهم يقولون: (مررتُ بِهِمْ كُلًّا)، فينصبونه عــلى الحــال، ويُجرونَــهُ مُجــرى (مــررتُ بِهِــم جميعًــا[٣٠]، فإذا عُلِمَ أنّ الحــال تُنصَبُ لا على نيّة الإضافــة بل على قصد التنكــير، كان تنوينُ (كلّ) هنا تنوينَ تمكين لا تنوين عوض عن اســم، وبناءً على ذلك كان لفظ (كلّ) هنا بمنزلة لفظ (جميع)، الذي يصحُّ تنوينُهُ تنوينَ تمكين كما يصحُّ اقترانه بأل، فنقــول: (كلٌّ، والــكُلُّ) كما نقــول: (جميعٌ، والجميع).

وقد نســب ابن فرحون جواز تعريف (بعض، وكلّ) بــأل إلى أبــي الحســن الأخفــش وأبــي عليٍّ الفــارسيّ، ورَدّ عليهمــا بأنّ قول العــرب: (مررتُ بهم كُلًّا) شــاذّ، والأصل فيــه أن يَتْبع ما قبله على نيّــة التوكيد فيقال: (مررتُ بهم كلِّهم)[٣١]، فيعود اللفــظ إلى بابــه من قصــد الإضافــة لا على قصد التنكير.

ولعلّ ابن فرحون أفاد من ابن الشجريّ نسبة الجواز إلى الأخفش الأوسط والفارسيّ، ولكن عبارة ابن الشــجريّ توحي إلى أنّ الفارسيّ وظّف حكاية الأخفــش عــن العــرب، فوجّهها بالجــواز كما مرَّ

---

(٢٦) الحجة للقراء السبعة، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٩٣: ٢/٦٦.

(٢٧) سورة الحجرات: من الآية

(٢٨) سورة البقرة: من الآية

(٢٩) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١: ١/٢٣٣.

(٣٠) المصدر السابق: ١/٢٣٤.

(٣١) ينظر: العدّة في إعراب العمدة، أبو محمد بدر الدين عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، د.ت: ١/١٥٩.

آنفًـا، ولم ينصّ ابن الشـجريّ على أنّ الأخفش قد أجاز هذا الاسـتعمال، لذا يمكن القول إنّ الفارسيّ (بحسـب نقل ابن الشـجريّ) هـو أوّل من صرّحَ بجواز هذا الاستعمال بالاستدلال العقليّ.

ويبـدو أنّ ابـن الشـجريّ كان مـن المجوّزين أيضًا لهذا الاستعمال مطلقًا، مستندًا في ذلك إلى ما ذكره أبو عليٍّ الفارسيّ من تنكير لفظ (كلّ) في قول العـرب: (مررتُ بهم كلًّا)، ومسـتفيدًا من تجويز سـيبويه نصب لفظٍ آخر على الحاليّة وهو بمعنى (بعض)، فنظـر إلى لفظ (نصـف) وحَمَلَ لفظَي (بعـض، وكلّ) عليـه، وقـد نقل توجيه سـيبويه لنصب (نصفًا) على الحاليّة في قول الشاعر:

ترى خلقَها نِصْفًا قناةً قويمةً ...

ونِصْفًا نَقًا يرتجّ أو يتمرمرُ[٣٢]

قال ابن الشجريّ: «ولمّا أجاز انتصاب (نصف) عـلى الحال دلّ ذلك على أنّـه عنده نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه؛ لأنّه إنّما يكون في قطعـه عن الإضافة معرفة، إذا قـدّرت إضافتُهُ إلى معرفـة، وإذا لم تقـدّر إضافتُهُ إلى معرفة كان نكـرة، وإذا كان نكـرةً جاز دخـولُ الألف واللام عليه، كمـا جاء في التنزيـل: {فَلَهَـا النِّصْفُ}[٣٣]، و(كلّ وبعـض) مَجراهما مَجـرى (نصف)؛ لأنّه يقتـضي الإضافة إلى ما هو نصفٌ لـه، كما أنّ كُلًّا يَقتـضي الإضافة إلى ما هو كلٌّ له، وبعضًا يَقتضي الإضافة إلى مـا هو بعضٌ له، فـإذا قدّرت إضافة (كلّ وبعـض) إلى المعـارف كانا معرفتـين، وإذا قـدّرت إضافتُهُما إلى النّكـرات كانا نكرتين، فهما في هـذا بمنزلة (نصـف)، تقول: (نصـفُ دينار، ونصـفُ الدينارِ، وكلُّ رجلٍ، وكلُّ الرجالِ، وبعضُ رغيفٍ، وبعضُ الرغيفِ)»[٣٤].

وذُكِـرَ أيضًـا في توجيـه جواز هذا الاسـتعمال أنّ الألـف واللام عـوضٌ عن المضـاف إليه، فكما أنّ التنويـن في هذيـن اللفظين يكـون عوضًا عن المضـاف إليه في نحو: (كلٌّ قائـمٌ) على تقدير: كُلُّ إنسـانٍ قائمٌ، فكذلـك نحو: (الكُلُّ قائـمٌ) بالمعنى نفسـه والمعوِّض مختلف، أو أنّه محمولٌ على لفظ (الجزء)، وقد نقل الزّبيديُّ في التاج كلام شيخه[٣٥] في توجيـه تعريف لفظ (بعض) بـأل قائلًا: «قَالَ شـيْخُنا: أَيْ بِناءً على أَنَّها عِوَضٌ عَن المُضَافِ إِلَيْه، أَو غيْر ذلِكَ، وجَوَّزهُ بَعْضٌ، على أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بالجُزْءِ، وَهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْه أل فَكَذَا مَا قَامَ مَقَامَه»[٣٦].

---

(٣٢) البيت لذي الرمّة في ديوانه: ١/٢٣، وهو من شواهد الكتاب، أبو عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨: ٢/١١.

(٣٣) سورة النساء: من الآية ١١.

(٣٤) أمالي ابن الشجري (مصدر سابق): ١/٢٣٤، وينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠: ١/٦٩٢.

(٣٥) هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، له حاشية على القاموس.

(٣٦) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت: ١٨/٢٤٣.

المطلب الثالث: موقف سيبويه من اقتران أل بلفظَي (كلّ وبعض)

بحثتُ في نصوص سيبويه عن لفظ (البعض) ولفظ (الكلّ) لأوثِّقَ كلام أبي حاتم السجستانيّ الذي نسبه إليه، وادّعى قلّةَ علمه بهذا النحو، وقبل أنْ أذكر نصوص سيبويه في هذه المسألة أنقلُ من التاج تعليق شيخ الزبيديّ على نصّ السجستانيّ في هذا الادّعاء، قال الزبيديّ: «وَقد اسْتَعْمَلَها النَّاسُ حَتَّى سِيبَوَيْهِ والأَخْفَشُ فِي كِتَابَيْهِما لِقِلَّة عِلْمِهما بِهذَا النَّحْوِ، فاجْتَنِبْ ذلِكَ، فإِنَّهُ ليْسَ من كَلامِ العَرَب. انْتَهَى. قَالَ شيْخُنَا: وهذَا من العَجَائِب، فَلَا يَحْتَاج إِلى كَلامٍ»[٣٧]، وحُقَّ للشيخ أن يُبديَ دهشته من اتّهام السجستانيّ لسيبويه العالِم باللهجات والمشافه لفصحاء العرب ممّن يثق بلغتهم والمقدِّم للسماع والاحتجاج له، كيف يوصَف بقلّة علمه بالسماع!! لا بُدَّ لَمن يصف سيبويه بهذا الوصف أن يكون قد تجنّى عليه بهذا الكلام أو أنّه أتى بعجائب كثيرة لا بأمر عجيب واحد أو قضية عجيبة واحدة!

ولعلَّ ما أورده أبو حاتِم من نسبة استعمال (الكلِّ والبعض) إلى سيبويه بدعوى قلّة علمِهِ بميدان رواية اللغة يعود سببه إلى ما ذكره أصحاب التراجم في سيرة أبي حاتم السجستانيّ بأنّه كان كثيرَ الرواية عالمًا باللغة والشعر، وفي الوقت نفسهِ لم يكن يُجيد صنعةَ النحو، فقد نُقل عن المبرّد أنّه قال: «سمعتُ أبا حاتِمٍ يقول: (قرأتُ كتابَ سيبويهِ على الأخفشِ مرّتينِ)، وكان حسَنَ العلمِ بالعروض وإخراجِ المُعَمَّى وقولِ الشعرِ الجيّد؛ ولكنْ لم يكنْ بالحاذقِ في النحو، وكان إذا التقى هو وأبو عثمانَ المازنيّ تشاغلَ أو بادرَ خوفًا من أن يسألَهُ عن النحو»[٣٨].

وفي خبرٍ آخرَ يَرويهِ اليوسفيُّ الكاتبُ قائلًا: «كنت يَوْمًا قَاعِدًا عِنْد أبي حَاتِمٍ السجسْتانِيّ، إِذْ أَتَاهُ شَابٌّ من نيسابور، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا حَاتِم، إِنِّي قد قَدِمْتُ إِلَى بلدِكُم، وَهُوَ مَحلُّ العِلْم وَالعُلَمَاء، وَأَنت شيخُ هذه المَدِينَة، وَقد أَحْبَبْتُ أَن أَقرَأَ عَلَيْكَ كتابَ سِيبَوَيْه، فَقَالَ سهلُ بْنُ مُحَمَّدٍ: الدّينُ النَّصِيحَة، إِنْ أردْتَ أَن تنْتَفعَ بِالقِرَاءَةِ فاقرأْ على هَذَا الغُلَام، يَعْنِي مُحَمَّدَ بنَ يزِيد [المبرّد]، فعجبتُ من ذَلِك»[٣٩].

ولعلَّ نقدَ السجستانيّ لسيبويهِ والأخفش يريدُ به أن يُظهِرَ تفوُّقَهُ عليهِما في الميدان الذي اشتهر به، إنْ صَحَّت الرواية المنسوبة إليه.

والسؤال الذي يدور في الذهن: هل فاتَ سيبويه الحديثُ عن (بعض، وكلّ) من حيثُ تعريفُهما وإضافتُهما؟ أم هل تكلَّمَ عليهما فذكر قوانينهما في الكلام العربيّ حتّى أفاد منه اللغويّون أنفسُهم في معرفة خصّيصة كلٍّ منهما؟

والجواب عن ذلك ذكره الزجّاجيّ[٤٠] فنقل قولَ سيبويه في المسألة وأفاض في شرح نصوصه،

(٣٧) المصدر سابق: ١٨/ ٢٤٣.

(٣٨) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط٣، ١٩٨٥: ١٤٦.

(٣٩) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢: ٥٦.

ونصّ على أنّ سيبويه تحدّثَ عن هذه المسألة في (باب ما ينتصب خبرهُ لأنَّهُ معرفةٌ وهي لا تُوصَفُ ولا تَكونُ وَصْفًا)[٤١]، ومَثَّل للباب بنحو: (مررتُ بكلٍّ قائمًا، وببعضٍ قائمًا وببعضٍ جالسًا)، فأتى بالحالِ منصوبًا بعدهما وهما منوَّنانِ، فدلَّ على أنّ (كلًّا وبعضًا) معرفتان لأنّ صاحب الحال معرفة، ولكن في الوقت نفسه لا يجوز وصفُهما بالمعرفة فلا يجوز نحو: (مررتُ بكلِّ الصالحين)، ولا (ببعضِ الصالحينَ)، وبيّنَ أنّه قبح ذلك الوصف حين حَذفوا ما أضافوا إليه[٤٢]؛ لأنّ أصل الكلام أنْ يُقالَ: (مررت بكلِّهم أو ببعضِهم)، فيُستعملا مضافين؛ إذ لا يُعقَلُ معناهما إلّا بما يُضافانِ إليه؛ لأنّ كُلًّا وبعضًا متعلّقان بغيرهما ممّا يضافانِ إليه[٤٣].

ويمضي سيبويه في بيان علّة جواز مجيء الحال منهما وامتناع نعتِهما بالمعرفة؛ بأنّه مخالفٌ لِمَا يُضَافُ، شاذٌّ منه، فلم يَجْرِ في الوصف مَجْراه[٤٤]، ووجهُ المخالفة أنّ الإضافة فيما نحن فيه تفيد التعريف، فإذا حذفنا المضاف إليه بطلت الفائدة إلّا إنْ دلَّ في حال إفرادِهِ على ما يدلُّ عليه في حال إضافته فيكون كقولنا: (جئتُ قَبْلَكَ وبَعدَكَ وأوَّلَ النـاسِ)، الذي يجوز فيه: (جئتُ قبلُ وبعدُ وأوَّلُ) بالفصل عن الإضافة والبناء على الضمّ لعلم المخاطب بنيّة الإضافة، وبُنِي اللفظ لتعريفه، فإنْ نُكِّر أُعرِبَ وكانَ منوّنًا، نحو: (جئتُ قبلًا وبعدًا وأوَّلًا)؛ إلّا أنّ بعضًا وكُلًّا خالفَا هذه المضافات، فحينَ فُصِلا من الإضافة لم يُبنَيا كما بُنِيَ (قبلُ وبَعدُ وأوّلُ) إذا أريد به التعريف، فقد أريد بِكُلٍّ وببعضٍ التعريفُ ومعنى الإضافة، ومع ذلك لم يبنيا، وهذا وجهُ شذوذِهما ومخالفتِهما للمضافات الأخرى، ولم ينكَّرا حين لم يضافا فيكون تنوينُهما دليلاً على تنكيرهما، والدليل على تعريفهما نصبُ العربِ خبرَهما، فهذه العلّة المانعة لكلّ وبعض من أن يُنعَتا[٤٥].

وهاهي ذي نصوصُ سيبويه التي ورد فيها لفظَا (بعض وكلّ) مقترنينِ بأل، فمِن ذلك قولُه: «وربَّما قالوا في بعض الكلام: (ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِهِ)، وإنّما أَنَّثَ البعضَ؛ لأنّهُ أضافَهُ إلى مؤنّثٍ هو منه»[٤٦]، وقوله في موضعٍ آخرَ: «ألا تَراهم يَقولون: (أتينَنِي لا يكونُ فلانةَ وليسَ فلانةَ)، يريد: ليس بعضُهُنَّ فلانةَ، والبعض مذكَّر»[٤٧]؛ وقوله عن لفظ (كلّ): «وهذا شبيهٌ بقول مَن قال: (كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ)، إنّما يريد: كلّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهمٍ. ومَن قال: (كلُّ شاةٍ وسخلتُها)، فجعَلَهُ بمنزلة: (كلُّ رجلٍ وعبدُ اللهِ) ...، ولا يريد أن يُدخل السخلة في الكُلّ»[٤٨].

(٤٠) تنظر المسألة في كتابه: اشتقاق أسماء الله عزّ وجلّ وصفاتِه (مصدر سابق): ٥٢٧-٥٣١.

(٤١) ينظر الباب في: الكتاب (مصدر سابق): ٢/ ١١٤-١١٧.

(٤٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١١٤.

(٤٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله عز وجل وصفاته (مصدر سابق): ٥٢٨.

(٤٤) ينظر: الكتاب (مصدر سابق): ٢/ ١١٤-١١٥.

(٤٥) ينظر: اشتقاق أسماء الله عز وجل وصفاته (مصدر سابق): ٥٢٩.

(٤٦) الكتاب (مصدر سابق): ١/ ٥١.

(٤٧) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٨.

ويبـدو أنَّ هذه النصـوصَ هي جميع نصوص سـيبويه التـي ورد فيهـا اللفظان مقترنـينِ بأل، ومجموعُها ثلاثةُ نصوص فقط، نصّانِ ورد فيهما لفظ (البعض)، ونصٌّ واحد ورد فيه لفظ (الكلّ)، وهذه النصـوص يمكن أن تُحمَل على أنّها سُـلِبَ منها معنى الإضافة وقُصِـدَ تنكيرُها فجاز اقترانُ أل بهـا على أنّهـا عهديّة، وقَصْـدُ التنكير جائزٌ في بعض المعـارف كالعَلَـم في قول الشـاعر: (رأيتُ الوليدَ بـنَ اليزيدِ مباركًا)، فدخلتْ (أل) على العلَم (يزيد) بعـد نَزْعِ العَلَمِيّة منه فصـار معرَّفًا بأل، وكـذا قيل في تثنيـة العلَم: يجب أن يُقصَدَ سَـلْبُ تعريفِـهِ وتقديرُ تنكـيره، فيُقال في (زَيـد وزَيْد): (الزيـدانِ)، والتعريفُ هنا بأل وليـس بالعلَميّة. وفي مسألتنا هذه لم يُدخِل سيبويه لفظَي (بعض، وكلّ) في جملـة، وإنّمـا أفردهمـا ونكّرهما فجاز لأجل هـذا الإفـراد والتنكير أن تدخـل عليهما أل بهـذه الهيئة، أمّـا إن وُضع اللفظـان في جملة أو تركيب مفيـد فعندئذٍ لا يصحُّ دخول (أل) عليهما لمخالفتهما الألفاظ المضافة وشذوذهما كما مرّ.

ومِـن هنا يَحكُـمُ البحـثُ بعدم تجويز سـيبويه اسـتعمالَ (البعض والكلّ) إلّا بعد أن يُفرِدَ اللفظ من دون تركيب ويَسـلِبَ منـه التعريفَ الإضافيّ، وحينئـذٍ يمكـن أن نفـترض دخـول التنوين على اللفظين فينتقل معناه من تنوين العوض عن اسم إلى تنويـن التمكين، ويمكـن أن تدخل عليه الألف واللام بهذا التوجيه المذكور، والله أعلم.

وفي ضوء مـا تقدّم يَذهب البحـثُ إلى أنّ ما ذكره السجستانيُّ من أنّ سيبويهِ قليلُ العِلْم بهذا النحو فاسـتعمل (الـكلّ والبعـض) إنّما هـو تجَنٍّ على سـيبويه، بدليل ما ذكره من تقعيد للمسألة ومن تنظير صرّح فيـه بكون اللفظـين معرفتين، وأما الاستعمال الذي ورد في الكتاب فهو متّجه ومقبول في قواعد اللغة العربيّة.

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله أولًا وآخرًا حمدًا طيّبًا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سـلطانه، والصلاة والسلامُ على خاتم أنبيائهِ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد هذه الدراسة الجامعة لأقوال اللغويّين والنحويّين المتقدّمـين في منع إدخال الألـف واللام على لفظَي (بعـض، وكلّ) أو إجازتـه، فيمكـن الوقوف على النتائج الآتية:

١.استعمال (البعض والكلّ) استعمال خطَأٌ يجب أن يُنبَّـهَ عليـه عند بعض اللغويّين، وعلى رأسـهم الأصمعـيّ وأبو حاتم السجسـتانيّ؛ مـن قِبَل أنّ اللفظين معرَّفانِ بالإضافة اللفظيّة أو المقدّرة، وأنّ أل لا تدخل على اللفظ المضاف.

٢.نَسَـب الأزهريُّ اسـتعمالَ (البعض والكلّ) إلى النحويّين وأنهم لم يلتفتوا إلى قول الأصمعيّ، وهذا يعني أنّ المسألة خلافيّةٌ بين النحويّين واللغويّين، فاللغويّون مانعون، والنحويّون مجيزون.

٣.وقـفَ البحث على نصوص لبعض اللغويّين من أصحاب المعاجم وغيرهم اسـتعملوا فيها (البعض والكلّ)، وكذلك وقفَ على نصوص للكُتّاب النّاقدين المتقدمـين كابن المقفّع والجاحـظ، وبناءً على ذلك لم يكن النحويّون مبتدعينَ هذا الاستعمال، وإنّما

(٤٨) المصدر السابق: ٢/٨٢.

شاركهم اللغويّون والأدباءُ النقّادُ في ذلك.

٤.رجّحَ البحث أنّ النحاة المتقدّمين ومن شاركهم من اللغويّين والأدباء النقّاد في اســتعمال (البعض والكلّ) إنّما كان جاريًا على المســامحة والتجوُّز لا على التصريح بجوازه، وقد نبّه على ذلك الزجّاجيُّ في كتابه (الجُمَل).

٥.قــرّرَ البحــث أنّ أبا عــليٍّ الفارسيّ هــو أوّل مَن احتجّ لتجويز اســتعمال (البعض والكلّ) بحسب نقل ابن الشجريّ عنه، أمّا السابقون فلم يحتجّوا لجوازه أو صحّة اســتعماله، معتمــدًا على حكاية الأخفش عن العرب: (مررتُ بهم كُلًّا).

٦.استبعدَ البحث أنْ يكون الأخفشُ أوّل من احتجّ لجواز هذا الاســتعمال بحســب نقل ابن فرحون، وإنّمــا كانت الحكايةُ التــي نقلها عن العرب وهي قولهــم: (مررتُ بهم كُلًّا) ســبيلًا معبّدةً أمام أبي عــليٍّ الفــارسيّ يســير فيهــا للاحتجــاج لمذهبه في فتوى جــواز اســتعمال (البعض والــكلّ)، ولعلَّ نصّ الزجّاجيّ الذي ذكر فيه أنّ النحاة اســتعملوا اللفظين مســامحةً يؤيّــد أنّ الأخفش لم يقل بهذا الــرأي أو يحتجّ له، وإلّا لنبّــه الزجّاجيّ على هذه المخالفــة، فضلًا عمّــا نُقِلَ عن الأخفــش في كتاب اشتقاق أسماء الله أنّه قال: «أراه جائزًا، ولا أعرِفُهُ في كلام العرب».

٧.برّزَ البحث موقف ابن الشجريّ المؤيّد لاستعمال (البعض والكلّ) قائسًــا ما وجّهه سيبويه لنصب لفــظ (نصف) على الحاليّة باعتبار تنكيره، وحَمَل -قياسًا على توجيه سيبويه- لفظَي (بعض وكلّ) عــلى لفظ (نصــف) بأنّــه يجوز تنكيرهمــا وعدم تقديــر الإضافــة؛ وهو أمرٌ يصحّح اقــتران أل بها جميعًا (في مذهبه)؛ لأنّهــا تقترن بالنكرات فتؤثّر فيها التعريف.

٨.وقفَ البحــث على ثلاثة أقــوال مختلفة وجَّهت قول سيبويه بتوجيهات متّفقة مع مقصودهم من ذكر هذه المســألة، فمِن قائل إنّ سيبويه استعمل (البعــض، والكلّ) في كتابه بســبب قلّة علمه بهذا النحو، بنــاءً على نصوص رآها في كتاب ســيبويه اســتعمل فيها (البعــض، والكلّ)، ومــن قائل إنّ قياس كلام ســيبويه في نصب لفــظ (نصف) على الحاليّة يدلُّ على أنّه يجيز إدخال أل عليه، ويُحمَلُ على لفظ (نصــف) لفظًا (بعض وكلّ)، ومن قائل إنّ ســيبويه لــم يُجِزْ ذلــك الاقتران بدليــل جواز نصــب الحــال بعدَهُما على تقديــر الإضافة، فهي معرفــة وإنْ نُوِّنتْ. وهذا هــو التوجيه الذي يقره هذا البحث.

٩.أشــارَ البحــث إلى أهمّيــة نصوص ســيبويه في الــدرس اللغــويّ، إذ كانــت نصوصُــهُ ســببًا في إثراء الــدرس اللغويّ بهــذه التوجيهات، فيحاول أحدهــم أنْ يفخَرَ عليه في أنّه أفضل منه في الرواية والسماع، ومَن يُفضّل على سيبويه في علم العربية إلّا مــن كان ذا شــأن عظيم!؛ ويســتنبط آخر من عباراتــه وتوجيهاته رأيًا خاصًّــا يجعله متفرّدًا في فهم عبارة ســيبويه، وإنّ من دواعي فخر العلماء أن يوصَفوا بأنّهم على معرفة ودراية بفهم مقاصد سيبويه في كتابه.

ثبت المصادر

ـ اشـتقاق أسـماء الله عزَّ وجلَّ وصفاتِه، أبو القاسم الزجاجـيّ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: أ. د. هـادي أحمد فرحان الشُّـجيريّ، مؤسسة الضحى، بيروت، ومكتبة أمير، كركوك، ط١، ٢٠٢٢.

ـ الأصـول في النحـو، أبـو بكـر محمـد بـن السري المعـروف بابـن الـسراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

ـ إعـراب القـرآن، أبـو جعفـر أحمـد بـن محمد بن إسـماعيل النحّـاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيـق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

ـ أمـالي ابن الشـجري، ضيـاء الدين أبو السـعادات هبـة الله بن علي بـن حمزة المعروف بابن الشـجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيـق: د. محمود محمـد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١.

ـ الإيضـاح العضدي، أبو علي الحسـن بن عبد الغفار الفـارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيـق: د. حسـن شـاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٩٦٩.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الـرزّاق الحسـيني الملقّب بمرتـضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة مـن المحققين، دار الهداية، د.ت.

ـ تاريـخ العلماء النحويين مـن البصريين والكوفيين وغيرهـم، أبو المحاسـن المفضل بن محمد بن مسـعر التنوخي (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢.

ـ التكملـة والذيل والصلة لكتاب تـاج اللغة وصحاح العربية، الحسـن بن محمد الصغانـي (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب، القاهرة.

ـ تهذيـب اللغة، أبو منصور الأزهـري (ت٣٧٠هـ)، تحقيـق: محمـد عـوض مرعـب، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

ـ الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

ـ جمهـرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسـن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمـزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

ـ الحجـة للقراء السـبعة، أبو عليّ الحسـن بن أحمد بـن عبد الغفـار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٩٣.

ـ الحيـوان، أبـو عثمان عمـرو بن بحر بـن محبوب الكناني الشـهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

ـ شرح التصريـح عـلى التوضيح، خالد بـن عبد الله الأزهـري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسـل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

ـ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

ـ الصحـاح تـاج اللغة وصحـاح العربيـة، أبو نصر إسـماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطـار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧.

ـ العبـاب الزاخر واللباب الفاخر، الحسـن بن محمد بن الحسن الصَّغانيّ (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: فِير محمد

حسـن المخدومي، قابل أصولـه وأعاد تحقيقه: تركي بن سـهو بن نزال العتيبـي، مركز البحوث والتواصل المعـرفي، المملكة العربيـة السـعودية، الرياض، ط١، ٢٠٢٢.

ـ العُـدّة في إعراب العُمدَة، أبو محمـد بدر الدين عبد اللـه ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدنـي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: مكتـب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، د.ت.

ـ غريـب الحديث، أبـو محمد عبد الله بن مسـلم بن قتيبـة الدينـوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيـق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

ـ الكامـل في اللغـة والأدب، أبـو العبـاس محمـد بن يزيـد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيـق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧.

ـ الكتاب، أبو عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيـق: عبد السـلام محمـد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

ـ لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

ـ مجـاز القرآن، أبـو عبيدة معمر بـن المثنى التيمي البـصري (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سـزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

ـ المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسـم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيـق: محمد عبد الخالـق عضيمة، المجلس الأعلى للشـؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٩٨١.

ـ معانـي القـرآن، أبو الحسـن سـعيد بن مسـعدة المعروف بالأخفش الأوسـط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.

ـ معانـي القـرآن وإعرابـه، أبو إسـحاق إبراهيم بن السري بن سـهل الزجّاج (ت٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيـق: إبراهيم السـامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط٣، ١٩٨٥.